

# علاقة الدين بالدولة في الداستير العربية الحديثة

الحافظ النويني

(دراسة مقارنة بين الدستورين المغربي والتونسي)

## ملخص:

تعالج الدراسة إشكالية قدرة تونس والمغرب على تحديد العلاقة بين الدين والدولة في دستوريهما، بالاعتماد على المنهجين التحليلي القانوني والمقارن. وخلصت الدراسة إلى أن الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤ كان أكثر تقدماً في تحديد هذه العلاقة مقارنة بالدستور المغربي لسنة ٢٠١١، باعتبار أن الدستور يروم إلى تأسيس نظام سياسي لا يتنكر للدين ولكنه يخفف إلى أقصى الحدود الممكنة من النزعة الاحتكارية له. الكلمات المفتاحية: الدين؛ الدستور؛ المرحلة الانتقالية؛ المغرب؛ تونس.

## تقديم:

في سياق مخرجات الحراك الشعبي العربي، حاولت بعض الدول العربية الاستجابة إلى مطالب الشارع وبناء دساتير جديدة تستجيب لتطلعات المحتجين ولطالبهم. وكانت دولتا تونس والمغرب من هذه الدول، بحيث سارع ملك المغرب إلى تعيين لجنة كلفت بتعديل دستور البلاد، وفق منهجية جديدة قائمة على الإنصات لعدد كبير من الفاعلين السياسيين والمدنيين. وتوجت أعمال اللجنة بمسودة دستور جديد قُدم من طرف الملك إلى الاستفتاء بتاريخ ١ يوليوز ٢٠١١ ووقع العمل به في ٣٠ من الشهر نفسه بعد نشره في الجريدة الرسمية. ونفس الشيء تم إخراج الدستور التونسي سنة ٢٠١٤ أي بعد ثلاث سنوات من الثورة التونسية بمصادقة الأغلبية الساحقة للبرلمان التونسي آنذاك.

وتفاعلاً مع الحراك العربي الذي انطلق نهاية ٢٠١٠ ويستمر لحد الساعة بعدد من البلدان العربية، انطلقت في تونس وبعدها المغرب شرارة احتجاجات اجتاحت كلا البلدين، وسميت بثورة الياسمين في تونس، واحتجاجات حركة ٢٠ فبراير في المغرب، وكانت غايتها الأساسية التأسيس لمرحلة جديدة في البلدين وتغيير النظامين

(\*) دكتور باحث في العلوم السياسية والقانون الدولي/مركز طاقات للدراسات والأبحاث والتدريبات  
Nouinielhafad88@gmail.com

السياسيين بهما والمطالبة بدستورين جديدين، حيث يمكن اعتبار الفعل الاحتجاجي دافعا أساسيا نتج عنه دستور ٢٠١١ المغربي و٢٠١٤ التونسي، اللذان يعدان من مخرجات الحركات الاحتجاجية، والتي ساهمت في دفع النظامين السياسيين المغربي والتونسي إلى إصدارهما، بغض النظر عن النقاش السائد حول مدى ديمقراطيتهما، ليكون الشعب التونسي طالب لأول مرة بالتغيير، والشعب المغربي سار هو الآخر في نفس الاتجاه، بعدما كان هذا المطلب حكرا على النخبة في التاريخ السياسي للدولتين<sup>(١)</sup>.

والاحتجاجات في المغرب وتونس تأتي تعبيرا عن عدم الرضى عن السياسات العمومية غير المنصفة لفئات عريضة من الشعبين، وعدم الرضى عن مؤسسات الوساطة الاجتماعية، بسبب الفساد الذي يسود النخب السياسية السائدة، ولدعمها لكل مظاهر السلطوية على حساب المواطنين البسطاء، مما جعلها تخرج للتظاهر والمطالبة بحلول أخرى.

من جانب آخر، تعبر هذه التظاهرات والاحتجاجات الشعبية عن أزمة شرعية في كافة المجالات بين المجتمعين من جهة والنظاميين السياسيين من جهة ثانية<sup>(٢)</sup>.

ويطرح مشكل الانتقال الديمقراطي في الدول العربية دائما، حيث يمكن أن يتحقق من خلال طريقتين<sup>(٣)</sup>: إما بالتدرج<sup>(٤)</sup>، أو بالثورة، الناتجة عن ضغط الحراك الشعبي والاحتجاجات والتظاهرات...، وكان على أغلب الحكام العرب أن يخضعوا للطريقة الثانية، أي الانتقال إلى الديمقراطية باستعمال الضغط الشعبي والاحتجاج الجماهيري، وعن طريق الثورات ضد الأنظمة الحاكمة.

وحدد كلا الدستورين الجديدين علاقة الدين بالدولتين وبمختلف الفاعلين فيهما، ففي الفصلين ٤١ و٤٢ من الدستور المغربي تم التمييز بين الملك بصفته رئيس الدولة يمارس مهام محددة بنص الدستور (الفصل ٤٢)، وبين الملك بوصفه أمير المؤمنين الذي يرجع إليه حصرا تدبير الشأن الديني (الفصل ٤١)، وكان اجتهادا ذاتيا للجنة الملكية الاستشارية بعد توصلها بمقترح من حزب "الاشتراكي الموحد" حول الإصلاح الدستوري لسنة ٢٠١١، طالب فيه الحزب بإرساء قطيعة مع الماضي والحكم التقليدي فيما يتعلق بمسألة الملكية، كما طالب بملكية برلمانية تكون وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة<sup>(٥)</sup>. هذا الأمر ساعد اللجنة للوصول لحل واضح يتضمن تنصيب جديد يقطع مع صيغة الفصل ١٩ من دستور ١٩٩٦ وما قبله، والذي كان يسمح بالخروج عن المشروعية الوضعية، والتماس طريق مشروعية دينية يتم باسمها تشغيل الآليات التقليدية للحكم كلما اقتضى الأمر.

ومن جهة ثانية، حدد الفصل ٦ من الدستور التونسي المجال الديني في علاقته

بالنظام التونسي وبين كيفية تجاوز إشكال الغموض الذي تعاني منه عدد من الدساتير العربية فيما يخص علاقة الدين بالدولة وللإستغلال التي يتعرض له الدين من طرف عدد من الأنظمة السياسية لتبرير أعماله وأفعاله.

تسعى الدراسة لإبراز العلاقة بين الدين والدولة كما هي محددة في الدستور المغربي لسنة ٢٠١١ والدستور التونسي لسنة ٢٠١٤، على شكل مقارنة فيما بينهما والخروج بأي الدستوريين أصلح وأكثر ملاءمة للدول العربية باعتبار أنهما مختلفين في هذا الجانب، فالنظام المغربي يستغل غموض هذه العلاقة لصالح مشروعيته وبسط سلطته على الشعب، بينما في تونس تم الحسم مع هذا الغموض وتحديد علاقة واضحة بين الدين ونظام الدولة.

ستكون الفرضية الرئيسية هي أن الدستور المغربي لسنة ٢٠١١ لا زال يعرف غموضا في تحديده لعلاقة الدين بالدولة، في مقابل وضوح هذا الأمر في الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤.

وبناء على هذا التقديم، ستحاول الدراسة، معالجة إشكالية رئيسية هي كالاتي:  
هل استطاعت دولتا تونس والمغرب بناء دساتير جديدة خلال مرحلتها الانتقالية توطر وتحدد العلاقة الجدلية بين الدين والدولة؟  
كما سنطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو السياق العام والخاص لوجود اللحظة الدستورية التي تمخض عنها دستورا ٢٠١١ المغربي و٢٠١٤ التونسي؟ ومن هم المساهمين الرئيسيين في تحريك المسلسل المفضي إلى وضع هذين الدستوريين؟ وكيف استجاب النظامان لإرادة الشعبان؟ ثم كيف حدد الدستوران المغربي والتونسي العلاقة بين الدين والدولة؟ وبالتالي للإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة ارتأينا الاعتماد على المنهج التحليلي القانوني، القائم على تحليل وتفكيك النصوص الدستورية القانونية واستنتاج ما بها من أفكار في إطار السياق الموضوعية فيه. ثم المنهج المقارن من خلال مقارنة بين وثيقتين دستوريتين، وبين النصوص اللذين تتوفران عليهما. وستتم كتابة الورقة من خلال المحاور المنهجية التالية:

١- السياقان العام والخاص لظهور اللحظة الدستورية التي تمخض عنها دستورا ٢٠١١ المغربي و٢٠١٤ التونسي.

٢- المساهمون الرئيسيون في الوضع المفضي إلى طرح هذين الدستوريين.

٣- العلاقة بين الدين والدولة في الدستوران المغربي والتونسي.

## ١- السياق العام والخاص لظهور اللحظة الدستورية التي تمخض عنها دستوري ٢٠١١ المغربي و٢٠١٤ التونسي.

لقد أصبح الاحتجاج جزءا من المشهد العام بالمغرب وتونس خلال السنوات الأخيرة، كما أصبحت سياسة اللجوء إلى الشارع استراتيجية عدد من ديناميات الحركات الاحتجاجية<sup>(٦)</sup>، الشيء الذي جعل سلوك الاحتجاج ثقافة مكتسبة تتفاعل فيها وقائع الماضي مع الحاضر والمستقبل، بشكل يجعل الحركات الاحتجاجية تواصل تراكمها وتطور من مطالبها بالانتقال بشكل تدريجي من المطالب الاجتماعية إلى السياسية. وجاءت احتجاجات تونس والمغرب في إطار هذا التراكم، إلا أنه ساهم في بلورتها أيضا أسباب، فكما قال العالم المستقبلي الراحل المهدي المنجرة: "نحن جزء من الكل والتحليل الشمولي ضروري، فالمغرب جزء من إفريقيا ومن العالم العربي... ولسنا جزء من اسكندنافيا"<sup>(٧)</sup>.

ساهمت كل الأوضاع السياسية والتأثيرات الاحتجاجية التي عرفتھا المنطقة العربية، وما ترتب عنها من إسقاط لنظام زين العابدين وإطلاق مسلسل الإصلاحات في تونس ونظام مبارك في مصر على التوالي، في ظهور ونشأة الحراك الاحتجاجي المغربي الذي قادته حركة ٢٠ فبراير<sup>(٨)</sup>، والتي دفعت النظام المغربي إلى الإقدام على مجموعة من الإصلاحات كان أبرزها الإصلاح الدستوري.

وسارت عدد من الدراسات في اتجاه أن واقعة إحراق الشاب التونسي محمد البوعزيزي لنفسه يوم الجمعة ١٧ دجنبر ٢٠١٠، كانت السبب المباشر الذي أدى لتفاقم الغضب لدى كل التونسيين، ما جعل الحراك الشعبي ينتشر في كل أرجاء تونس. وهذا الأمر حفز المواطنين على الخروج في تظاهرات من أجل التغيير والاحتجاج ضد أوضاع البلد<sup>(٩)</sup>. ولعبت وسائل الإعلام الجديد دورا محوريا في نشر المعلومات بين مختلف المدن التونسية، كما ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي كل المحتجين من التواصل والتنسيق فيما بينهم بعيدا عن أجهزة رقابة النظام التونسي، وكان لهذا الأمر الأثر الواضح في انتشار الاحتجاج في كل التراب التونسي وفي التعجيل بسقوط النظام السياسي القائم<sup>(١٠)</sup>. وبعد أربعة أسابيع من الاحتجاجات المستمرة، استطاع الشعب التونسي إسقاط نظام زين العابدين بن علي في ١٤ يناير ٢٠١١، وانتقلت السلطة إلى حكومة مؤقتة لقيادة الفترة الانتقالية، ليكون بذلك الحراك التونسي أول حراك احتجاجي في موجة الاحتجاجات التي عرفتھا المنطقة العربية<sup>(١١)</sup>. وأثر نجاح الحراك التونسي بشكل واضح على الشعوب العربية الأخرى الراغبة في الانتفاض ضد أنظمتها السياسية، وكان أول المتأثرين الشعب المصري الذي خرج يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ للاحتجاج والتظاهر ضد الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية المزرية في كل الحواضر المصرية الكبرى، للتعبير عن رفضه للنظام السياسي القائم (١٢) .

وبالرغم من نجاح الحراك التونسي وتمكنه من إسقاط نظام بن علي، إلا أن عملية وضع الدستور لم تكن بمنأى عن النقاشات والتباينات في الآراء بين مختلف الأطراف السياسية، كما أخذت وقتاً أطول من المحدد لها، بسبب أزمة الحكومة نهاية سنة ٢٠١٣، وكذا توقف أشغال المجلس الوطني التأسيسي المكلف بإنجاز مسودة الدستور- لمدة قاربت ٣ أشهر بسبب اغتيال المعارض السياسي النائب محمد البراهمي (١٣) . لكن، استطاعت تونس رغم كل العراقيل، الخروج بدستور جديد يتضمن مساهمات مختلف الفرقاء السياسيين والخبراء الوطنيين والدوليين والجمعيات الوطنية والدولية، جعلت الوثيقة الدستورية النهائية تحظى بإجماع أعضاء المجلس التأسيسي الممثل لمختلف الحقل السياسي التونسي، أمام أعين كل المتابعين والساشرين من الشعب التونسي (١٤) .

وفي سنة ٢٠١٤ تمكن التونسيون من الوصول إلى اتفاق نهائي بعد مفاوضات ناجحة مكنتهم من الخروج بفكرة أن الاختلافات الإيديولوجية لا يجب أن تؤدي بالضرورة إلى تدمير البلاد، وأنه من الممكن تدبير النزاعات بالحوار والتفاوض داخل إطار الدولة الواحدة، لتكون النتيجة دستور ٢٠١٤ المتكون من ١٤٩ فصلا والذي قارب مختلف الجوانب التي تحدد تنظيم السلطات داخل تونس.

أما بالنسبة للمغرب، فقد كان المناخ خصبا لحدوث حراك مجتمعي، بالإضافة لدول الجوار، كانت القوى التقدمية والديمقراطية وكل الديناميات الداعية للتغيير في صراع مع السلطة، منذ استقلال المملكة المغربية، وعرفت شدا وجذبا طيلة التاريخ السياسي المغربي الحديث.

منذ أن أعلن المغرب استقلاله، نشأ صراع بين الأحزاب القادمة من الحركة الوطنية وبين القصر الذي رفض مشاركة هذه الأحزاب له في السلطة، وجسد ذلك عند وضعه لدستور ١٩٦٢ (١٥)، الذي نظم أسس الحياة السياسية المغربية بعد ذلك ورسم ملامحها الكبرى، ونص على التعددية وتنظيم سلسلة من الانتخابات وغيرها من مؤشرات الديمقراطية، لكن ذلك دون أن تتحقق الديمقراطية، بحيث ظلت المؤسسة الملكية مهيمنة على كل الحقل السياسي من خلال عدة أساليب أهمها الشرعية الدستورية (١٦) التي تخول للملك كل الصلاحيات وتجعل النص الدستوري لا يحسم بشكل واضح في العلاقة بين السلط ما يؤدي للفساد والاستبداد السياسي. واستمر هذا الأمر إلى غاية فترة التسعينات، حيث بدأت ملامح الانفراج السياسي تظهر في البلاد من خلال التنصيب على مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية،

وكذا إطلاق سراح معتقلين معارضين كمحاولة للتصالح مع الماضي، والأهم هو تجربة التناوب التوافقي<sup>(١٧)</sup> التي مكنت حزبا يساريا من شغل منصب الوزير الأول في الحكومة سنة ١٩٩٨ (١٨).

ولكن رغم كل هذه الإنجازات والإجراءات التي توحى برغبة القصر في الانتقال إلى ديمقراطية البلاد، فقد أظهرت حقيقة الممارسة في مختلف السياسات العمومية أن كل هذا كان فقط من أجل التأسيس للحقبة الجديدة من حكم المؤسسة الملكية، وضمن انتقال السلطة من الحسن الثاني إلى محمد السادس في أجواء بعيدة عن الضوضاء حسب وصف عدد من الباحثين، والدليل أنه في سنة ٢٠٠٢ تم تعيين حكومة جديدة برئاسة شخص غير منتم سياسيا في خروج عن الأعراف الديمقراطية التي تقول إن رئاسة الحكومة تؤول للحزب الفائز في الانتخابات<sup>(١٩)</sup>. كما تم إضعاف القوى التقدمية الديمقراطية في الساحة السياسية بعد مشاركتها في حكومة التناوب، الشيء الذي انعكس سلبا على حركة ٢٠ فبراير.

وعرفت بعد ذلك الحياة السياسية تراجعات أخرى خاصة في المجال الحقوقي، بعد الهجمات الإرهابية على مدينة الدار البيضاء سنة (٢٠٠٣) (٢٠). كما أن الأحزاب السياسية ضعفت وانصاعت لرغبات السلطة وصارت متماهية مع أطروحة المخزن<sup>(٢١)</sup> وتنادي بمطالبه غير أبهة بالشعب وبدورها الحقيقي، ما جعل المغاربة يفقدون الثقة في المؤسسات الحزبية، وأكدت انتخابات ٢٠٠٧ هذا الأمر، حيث سجلت أضعف نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات التشريعية بالمغرب<sup>(٢٢)</sup>. وتم إنشاء حزب جديد من طرف صديق الملك المقرب وأحد مستشاريه سنة ٢٠٠٨ ليتصدر المشهد الانتخابي خلال الانتخابات الجماعية لسنة ٢٠٠٩، وهذا سبب امتعاضا كبيرا بين صفوف القوى السياسية لهذا الأسلوب المضر بالممارسة السياسية بالمغرب، وكل هذه المظاهر أدت إلى مزيد من انتشار الفساد السياسي والإداري اللذين انعكسا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد<sup>(٢٣)</sup>.

فالسياسة الاقتصادية أصبحت رهينة هاجس الحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكبرى المتعلقة أساسا بالعجز وارتفاع نسبة المديونية، الشيء الذي انعكس سلبا على المواطن البسيط وعلى الوضع الاجتماعي المغربي، وأدت إلى تفاقم المعاناة الاجتماعية لدى فئات عريضة من المجتمع، ليصبح المغرب معتمدا بشكل أساسي على قطاع الفلاحة، والذي لا يمكن التحكم فيه لارتباطه بالمناخ<sup>(٢٤)</sup>. وأظهرت إحدى الدراسات الميدانية أن الوضع السوسيو-مهني يعرف هيمنة شريحة العاملين بنسبة ٤٢,٧١ بالمائة، وفئة الطلبة ٢٦,٢٨ بالمائة<sup>(٢٥)</sup>، وتفيد هذه الأرقام في فهم العناصر الجوهرية التي أنتجت ولا زالت تنتج فكرا احتجاجيا،

يتجدد ويتطور باختلاف الأوضاع العامة.

كل هذه الأوضاع التي عرفها النظام السياسي المغربي، من تفش للفساد السياسي والإداري بكل تمظهراته والذي انعكس على الجانب الاقتصادي وأصابه بعلّة الفساد والريع، أثر بشكل واضح على الوضعية الاجتماعية لفئة مهمة من الشعب المغربي والتي كانت مستعدة للتأثر بتجارب الحراك في مصر وتونس، ونقلها إلى المغرب على شاكلة حركة ٢٠ فبراير الاحتجاجية.

كل هذا السياق العام والخاص جعلنا أمام لحظة دستورية، أي أننا أمام أوضاع معينة تزيد الاحتمالات بأن تونس والمغرب قادران على إعداد واعتماد دستور جديد. وهو ما حصل خلال دستوري ٢٠١١ بالنسبة للمغرب و٢٠١٤ لتونس.

## ٢- الفاعلون الرئيسيون المساهمون في وضع هذه الدساتير.

كانت الحركات الاحتجاجية والمظاهرات الشعبية السبب الرئيسي في تغيير رؤوس أنظمة في الدول العربية والقيام بتغييرات جذرية في أخرى، وتغييرها لدساتيرها، وتعتبر حركة ٢٠ فبراير في المغرب هي الفاعل الرئيسي في دستور ٢٠١١، بينما في تونس هناك جمعيات المجتمع المدني وعلى رأسها ما يسمى بـ "الرباعي" (٢٦) بالإضافة لجمعيات حقوقية أخرى هي التي كان لها الفضل في استمرار المفاوضات بين الأطراف السياسية والخروج بدستور ٢٠١٤.

## - المجتمع المدني التونسي

يتكون المجتمع المدني التونسي من أطياف مختلفة واتجاهات متعددة، ولعل اختلاف الآراء والتوجهات هو ما أعطى للفعاليات المدنية القوة والشرعية للدفاع عن الحراك التونسي وحمايته من مختلف محاولات السطو عليه أو سرقة. وما قام به الرباعي التونسي الراعي للحوار أبرز دليل على ذلك، بحيث أنه كان السبب الأساسي في استمرار التفاوض وخروج دستور ٢٠١٤ إلى الوجود.

يعد الاتحاد العام التونسي للشغل أبرز طرف في الرباعي لكونه من أقدم الفعاليات النقابية والمدنية بتونس وكذا باعتباره يمثل أكبر شريحة بشرية في البلاد مقارنة مع باقي الأطراف والفعاليات المدنية. تعود بدايات الاتحاد إلى سنة ١٩٢٤ حيث كانت النقابة التونسية تدافع عن عمال الموانئ والمناجم، لكن في سنة ١٩٤٦ استطاع فرحات حشاد رفقة عدد من رفاقه تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل (٢٧).

وساهم الاتحاد العام التونسي للشغل في المرحلة الانتقالية التونسية، بحيث أنه ساند المتظاهرون المعتصمون في ساحة القصبة أمام القصر الحكومي، وكان للاتحاد دور رئيسي في إنجاح انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لتحقيق أهداف الحراك والانتقال الديمقراطي. ولم يسلم الاتحاد العام التونسي من العنف السياسي خلال

تلك المرحلة، فقد تعرض أعضاؤه وقياديوه للاعتداءات والتحرش، كما تعرضت مقراته للهجوم والعنف (٢٨). بعد اغتيال أحد رموز المعارضة (شكري بلعيد؛ محمد البراهمي) وصلت الأزمة في تونس إلى أوجها سنة ٢٠١٣، وازداد الأمر تعقيدا بظهور اختلافات حادة بين التيارات المختلفة خاصة الإسلاميون واليساريون في مسألة الحقوق والحريات الفردية وطبيعة الدولة وغيرها. مما مهد الطريق للاتحاد، وباقي الرباعي إلى التدخل الحاسم من أجل مراجعة المقتضيات الدستورية المختلف حولها، وإيجاد صيغ توافقية بين مختلف الفرقاء، واقتراح استمرار المفاوضات تحت رعاية الرباعي والعمل جميعا من أجل إعادة التوازن السياسي والوصول لبر الأمان، وإنقاذ الوطن من الخطر الذي يحيط به (٢٩).

استمرت المفاوضات التي قادها المجتمع المدني التونسي عدة أشهر، وتمخض عنها المساهمة الفعالة في مسلسل صياغة الدستور، الذي صادقت عليه حكومة علي العريض بتاريخ ٢٧ جانفي ٢٠١٤، ونشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية يوم ١٠ فبراير (٣٠) ٢٠١٤. عرفت تنظيم أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد الدستور الجديد أواخر عام ٢٠١٤ تحت إشراف الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات. وأدى مجهود الرباعي إلى تفادي الوقوع في أخطاء بعض بلدان الحراك العربي مثل سوريا واليمن وليبيا، وإلى الوصول لنموذج توافقي ناجح في إدارة الشأن العام أصبح يُعرف عربيا بـ "الاستثناء التونسي" (٣١).

وأفضى هذا الحوار إلى تقديم تنازلات من أحد الأطراف السياسية (حزب النهضة)، بحيث أن رئيسه أكد أنهم أرادوا دستورا لكل التونسيين وليس دستورا لجماعة النهضة فقط، وأنهم اتفقوا على عدم وجود سلطة دينية في تونس تحتكر تفسير الإسلام وتكون فوق البرلمان، لكون الأخير هو المؤسسة الأكثر تأهيلا لذلك الدور باعتبارها تعبر عن مختلف جوانب الثقافة المتواجدة في البلاد (٣٢).

ليكون بذلك الاتحاد العام التونسي للشغل وباقي أطراف الرباعي والمجتمع المدني التونسي بشكل عام، كان لهم دور مهم في توفير المناخ السياسي المناسب وتسهيل استئناف عمل المجلس بعودة النواب المقاطعين لجلساته، والتصويت على دستور سنة ٢٠١٤ والمصادقة عليه، وإصداره بشكل رسمي. كما ساهم الرباعي في تجاوز الاختلافات الأيديولوجية عن طريق تقبل الرأي والرأي الآخر، بحيث أن الدستور الجديد كان تعبيراً عن كل الرؤى وتضمن كافة التوجهات، وهذا دليل على إمكانية تعايش كل الأطراف المتناقضة داخل دولة واحدة حديثة وديمقراطية تحمي الجميع وتدافع عن حقوق الكل، وكانت هذه المقاربة مثالا متقدما لعملية بناء الدساتير وحل النزاعات المتعلقة بها في المنطقة العربية، بل وفي العالم أجمع،

باعتبارها تجربة رائدة وبرهانا قويا على استمرار عملية الانتقال الديمقراطي الناجحة في دولة تونس (٣٣) .

### - حركة ٢٠ فبراير

لقد شكل ظهور حركة ٢٠ فبراير في المغرب حدثا بارزا، لتبطل نظرية عدم اهتمام الشباب بالحقل السياسي، ولتظهر أنهم يمارسونها بصيغة أخرى وينخرطون فيها بتقنيات ومقاربات أخرى (٣٤) . كما اعتبرت امتدادا للديناميات الشبابية في مختلف الأوطان العربية والتي أسقطت أنظمة في بعض الدول (تونس، مصر)، وفي المغرب اعتمدت بشكل رئيسي على الفضاء الافتراضي ك مجال للتعبئة والنقاش، كما تبنت شعارات ومطالب تصب كلها في خانة الإصلاح الإجمالي والشمولي للنظام المغربي .

وتميزت دينامية ٢٠ فبراير بنجاحها التنظيمي خلال بداياتها الأولى، بفعل تنسيقياتها المحلية وانتشارها في جل التراب المغربي، وتركيبتها التعددية إلى حد التناقض الإيديولوجي والسياسي بين بعض مكوناتها، ويبقى الأهم هو ذلك التميز الذي حققته الحركة على مستوى تركيبتها متعددة الحساسيات (٣٥) ، حيث جمعت بين اليساري والإسلامي والأمازيغي، وكذا تيارات سياسية مختلفة من الذين يؤمنون بالخيار الثوري إلى الذين يتبنون طرح الإصلاح.

وكانت الحركة تنظيميا تراهن على الفيدرالية بعيدا عن الهويات الخاصة لكل طيف فيها، وتفادي أي هيمنة سياسية عليها، وكذا إفشال كل المحاولات في الاستئثار بالزعامة الشخصية أو الجماعية لهذه الدينامية الاحتجاجية، وكانت هذه أهم تحديات النضال المشترك وخروج الحركة (٣٦) .

شكلت حركة ٢٠ فبراير عاملا أساسيا ومباشرا في إنهاء حالة الانتظار لمراجعة دستورية شاملة، تأخرت بشكل كبير ولم تكن تحظى بأولوية لدى المؤسسة الملكية، ما جعل كل شيء يتغير بعد أول خروج للحركة، وإعطاء أولوية قصوى للإصلاح الدستوري.

وكان مطلب الملكية البرلمانية وتغيير الدستور أول وأبرز مطالب حركة ٢٠ فبراير، وفي هذا الإطار تمت المطالبة بتهيئة الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب، تتكلف بمهمة إعداد الدستور وعرضه للاستفتاء، على أساس تكون فيه الملكية تسود ولا تحكم، وتبقى لها سلطة اعتبارية فقط دون أي صلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية (٣٧) .

وهكذا جاء الخطاب الملكي بتاريخ ٩ مارس معلنا عن إصلاح دستوري شامل، كخطوة الملك لأخذ زمام الأمور وسحب البساط من تحت أقدام الفاعل الجديد المتمثل في حركة ٢٠ فبراير (٣٨) ، وإعادة إضفاء المشروعية على المؤسسة الملكية

ومكانتها بالنظام المغربي. لتكون بذلك الدينامية الاحتجاجية قد أفرزت إصلاحا دستوريا ظل مطلبا للعديد من القوى السياسية منذ عشر سنوات (٣٩). ليكون بذلك القصر قد فطن أن المغرب أمام " لحظة دستورية " وما كان منه إلا السبق والمبادرة للاستفادة من هذه اللحظة لصالحه لكيلا تنقلب عليه.

وأوكل الملك أمر إعداد مشروع الجديد إلى هيئة استشارية في اليوم الموالي للخطاب (١٠ مارس ٢٠١١)، وتكونت هذه الآلية من ١٩ شخصية (٤٠)، بإشراف مستشار الملك محمد معتمد. وكانت هناك عدة آراء وردود أفعال حول هذا التعيين، بحيث اعتبره البعض أنه " يجعلنا أمام دستور ممنوح "، وأن كتابة الدساتير بشكل ديمقراطي تقتضي انتخاب هيئة تأسيسية يعهد إليها إعداد وكتابة الوثيقة الدستورية (٤١). وفي المقابل هناك من يعتبر أن لا مانع من هذا التعيين، بما أن المعينين هم خبراء قانونيين ودستوريين وحقوقيين.

ولن نغوص أكثر في تفاصيل إخراج هذا الدستور إلى حيز الوجود وإلى حجم النقاش واللغط التي كانت خلال وبعد خروجه بشكل رسمي (٤٢)، لكيلا نحيد عن إشكالية الورقة البحثية هذه.

وخرجت الوثيقة الدستورية في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ يوليوز ٢٠١١، لتعتمد رسميا كدستور جديد للنظام المغربي. وتضمنت مجموعة من المقتضيات الجديدة والمتطورة مقارنة مع باقي الدساتير السابقة.

وتم إقرار الدستور الجديد خلال استفتاء شعبي يوم فاتح يوليوز ٢٠١١، ك محاولة للإجابة عن مطالب الإصلاح الدستوري والسياسي، التي برزت خلال الحراك الاحتجاجي لحركة ٢٠ فبراير، والتي كان من بينها ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان والاعتراف بها كما هي متعارف عليها عالميا، ودسترتها لتكون مضمونة بقوة الدستور. وبهذا يكون المجتمع المدني بتونس، وتحديد الرباعي الراعي للحوار، وعلى رأسه الاتحاد العام التونسي للشغل، فاعلا أساسيا في بناء دستور تونس لعام ٢٠١٤، وكذا حركة ٢٠ فبراير المغربية ساهمت بشكل أساسي في انطلاق مسلسل الإصلاح الدستوري الذي أفضى إلى صدور دستور ٢٠١١.

### ٣- العلاقة بين الدين والدولة في الدستورين المغربي والتونسي.

خلال مسلسل الانتقال الديمقراطي بكل من تونس والمغرب، والإصلاحات التي عرفها البلدان ووضع دساتير جديدة، تم التطرق إلى إشكالات طالما شكلت غموضا في الأنظمة السياسية العربية، مثل علاقة الدين بالدولة، حيث تطرق كل من دستور تونس ٢٠١٤ ودستور المغرب ٢٠١١ للعلاقة بينهما، وحاولت كلتا الوثيقتين الحسم في تحديد هذه العلاقة داخل نصوصهما الدستورية.

قبل الدخول في معالجة الإشكالية الرئيسية لابد من توضيح المقصود بعلاقة الدين بالدولة في الدستور، خاصة وأن هذه العلاقة كانت دائماً محل نقاش غير منتهي، ينتهي في مرات كثيرة إلى توافقات تتحكم فيها البيئة المجتمعية والثقافية والسياسية لكل بلد على حدا، وفي مرات أخرى، يفرض طرف رأيه على باقي الأطراف الأخرى. لكن في هذه الدراسة ستحدد علاقة الدين بالدولة في الدستور، ليس بهوية هذا البلد، ولكن بحرية المعتقد فيه، وبدور هذا الدين في ممارسة السلطة من عدمها، حيث يمكن أن يتضمن الدستور ديناً رسمياً (يمكن أن يكون دين الأغلبية) ولكنه لا يفرض هذا الدين على المواطنين، كما أنه يحترم باقي الديانات الأخرى ويضمن لأصحابها ممارسة شعائرهم بكل حرية، بحيث تكون هناك مساواة في الحقوق والواجبات على أساس المواطنة وليس أمراً آخر.

هذا من جهة، من جهة أخرى، يقصد بهذه العلاقة أيضاً، موقع الشريعة في التراتبية القانونية داخل الدولة، وهل ستكون مصدراً أساسياً أو ثانوياً؟ ثم في حالة التناقض مع أحد المصادر مثل الاتفاقيات الدولية لمن ستكون الأولوية؟ وكل هذا في إطار ربطه بالسعي في طريق الديمقراطية. وبالتالي فهذا مؤشر أيضاً في تحديد علاقة الدين بالدولة في الدستور. جاء دستور تونس لسنة ٢٠١٤ بعد ثلاث سنوات من سقوط نظام بن علي، وهذا التأخر لم يكن برغبة الفاعلين في النظام التونسي، ولكن لاختلاف وجهات النظر بين مختلف الفرقاء السياسيين، وبالتالي تطلب الأمر كل هذه المدة من أجل الخروج بوثيقة دستورية تستجيب لتطلعات ومطالب كل مكونات الشعب التونسي. من بين أهم الإشكالات التي أطلت النقاش حول الدستور هي علاقة الدين بالدولة خاصة بين الإسلاميين وعدد من الأطراف السياسية المحسوبة على التيار المحافظ من جهة والحداثيون والتقدميون من جهة ثانية، والتي بقيت حاضرة إلى لحظة التصويت على الدستور، حيث أن جلسة التصويت عرفت مشادات كلامية بين النواب من مختلف التوجهات والانتماءات السياسية حول مكانة الدين في الدولة<sup>(٤٣)</sup>. استفاد الإسلاميون من تجارب سابقة وقريبة في صياغة الدساتير - مصر على سبيل المثال - وأعادوا النظر بناء على ذلك، بحيث صرح راشد الغنوشي في أحد حواراته، فيما يتعلق بإشكال علاقة الدين بالدولة، وقال: "قلت للإخوة إن الدساتير العربية كلها فيها مصطلح الشريعة، إما بوصفها المصدر الأساسي أو المصدر الوحيد أو المصدر الرئيس، فهل منع ذلك الظلم؟ وهل حال التنصيب على الشريعة دون قيام الثورات في هذه الدول؟ فلماذا تتمسكون بالعبارات والألفاظ، وكأن فاعلية الإسلام مرهونة ببعض المصطلحات؟ حتى لو افترضنا زالت كلمة الإسلام فلن يمثل ذلك مشكلاً، المشكل يكمن في مستوى الوعي

والثقافة العامة السائدة في المجتمع التي تبقى هي مصدر التشريع. لذلك لا بد أن يكون حرصنا الأشد على ضمان الحريات التي تتيح لنا تثقيف الناس ورفع وعيهم بالإسلام الذي نريد " (٤٤).

وبالتالي فقد جاء الفصل الأول من الدستور في صيغته الآتية: " تونس دولة حرة مستقلة وذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها "، ثم أكد في الفصل الموالي على أن تونس دولة مدنية مع التنصيص على عدم إمكانية تعديل هذين الفصلين وهذا معناه أن الدولة التونسية هي دولة مدنية وأن الإسلام هو دينها أي أن هذا الأخير هو دين أغلبية الشعب التونسي، وهذا أمر واقع ومقبول، لكن لا يمكن للدين أن يحدد العلاقات بين المؤسسات السياسية ولا يمكن أن يتدخل في تدبيرها، ولا يتدخل في ممارسة السلطة بالبلاد.

ويحدد الفصل السادس (٤٥) بشكل غير مباشر العلاقة بين الدولة والدين، باعتبار أن الأولى هي راعية للدين وأن لها مسؤوليات في ضمان الحريات الدينية عامة، ويؤكد أن الدولة تضمن ممارسة الشعائر الدينية في المساجد أو دور العبادة بشكل محايد عن الأحزاب السياسية والتوظيف الحزبي (٤٦).

أسأل الفصل السادس من الدستور التونسي الكثير من المداد عندما نص على حرية المعتقد والضمير ومنع دعوات التكفير، بحيث انتفضت العديد من الجمعيات الإسلامية وقامت بإصدار بيانات وتنظيم وقفات احتجاجية ضد هذه العبارة في الفصل السادس من الدستور التونسي، واعتبرتها أنها تدعو للردة عن الإسلام وتسهل هذه العملية، وأنها تراجع عن الشريعة الإسلامية. وسار مفتي الجمهورية في نفس هذا الاتجاه عندما طالب بضرورة حذف عبارتي " حرية الضمير " و " منع التكفير " واعتبرهما مفاهيم " غريبة عن الإسلام " وتم فرضها عليه من طرف " القوى العلمانية "، وأكد هؤلاء أنه كان من الأجدر أن يشاركوا هم في عملية وضع الدستور (٤٧). وهذا إن كان يدل على شيء فهو يدل على أنه فعلا الدستور التونسي هو وليد نقاش مستفيض ونموذج لدستور وطني يشمل كل التونسيين ويحدد العلاقة بين الدين والدولة بشكل أوضح مقارنة مع كل الدول العربية.

وبالرغم من ظهور تناقض للوهلة الأولى عند محاولة تحديد العلاقة بين الدولة والدين في تونس من خلال دستور ٢٠١٤، إلا أنه يظهر أكثر وضوحا من خلال قراءته في سياقه، فالجمعية التأسيسية كانت تراهن على نسخة دستورية شاملة، وهذا ما يسعى له جل واضعوا الدساتير في جميع أنحاء العالم، أي تسوية النقاط الخلافية من خلال تضمين مطالب كل الأطراف بشكل توافقي، خاصة في قضايا متعلقة بالدين والسياسية فالنقاش حولها لا ينتهي أبدا وبالتالي لا بد من تضمين

صاغ جامعة لكل المواقف والاستمرار لإخراج الوثيقة الدستورية للوجود<sup>(٤٨)</sup>. وبالتالي فإدراج حرية المعتقد والضمير بعد التنصيص على أن الإسلام دين الدولة التونسية، يظهر قطبين متضادين للوهلة الأولى، لكن هذا التوصيف قائم على اعتبار ديني وثقافي وعلى رغبة مدنية حضارية حديثة تسعى الدولة من خلالها إلى حماية حقوق وحرّيات الأفراد والدفاع عن اختياراتهم واحترام ورعاية حرّياتهم واعتقاداتهم الشخصية بشكل يعكس الصورة التي جاء عليها في النص الدستوري.<sup>(٤٩)</sup>

إن إدراج حرية الضمير ومنع دعوات التكفير في الدستور التونسي، وبالرغم من كم الانتقادات التي تلقاها، فهو دعوة لبناء تونس حديثة، تقوم على احترام المسألة الدينية للمجتمع، وعلى حماية حقوقهم وحرّياتهم الفردية في نفس الوقت، من خلال التأكيد على ذلك في التشريعات القانونية، وتوعية المجتمع بهذا الأمر، بشكل يجعله يعيش حدائته وتقدمه في إطار احترام التشريعات الدولية والقيم الكونية والاعتزاز في نفس الوقت بأصالته وبمكونات هويته العربية الإسلامية. هذه المسألة بالطبع ليست بالأمر الهين وما التنصيص الدستوري إلا خطوة في مسار طويل، يحتاج العديد من التشريعات الوطنية التي تحمي بشكل أساسي الحق في الاختلاف وتدافع عنه، وردع كل الأصوات التي تغذي الصراعات الطائفية أو الإثنية أو الهوياتية. هذه التشريعات المبنية على أساس دستوري لن توصل تونس لبر الأمان والحدّات دون ممارسة على الواقع تحتاج هي الأخرى عملاً وجهداً كبيرين انطلاقاً من المجتمع ومن القيم التربوية حتى تتحول هذه النقاط إلى سلوك اجتماعي والتزام ذاتي.

وهكذا، يكون الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤ قد حدد علاقة الدين بالدولة، بشكل جعلها مساهمة ومعززة لمسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته وتعرّفه البلاد، بحيث أن مختلف الأحزاب السياسية الرئيسية في تونس توافقت على الصورة التي جاءت بها علاقة الدين بالدولة، فالحدّاثيون لا ينكرون أن دين تونس هو الإسلام باعتبار أن الأغلبية مسلمة وثقافتها المجتمعية والهوياتية إسلامية، وكذلك حزب النهضة الإسلامي هو الآخر اقتنع أن الحرية الدينية يجب أن تكون مكفولة، وأن كل دعوات التكفير هي مرفوضة وتعتبر جرائم يعاقب عليها القانون، وأكد الغنوشي هذا الموقف عندما أكد أن الشخص لا يمكن أن يكون إرهابياً إلا إذا امتلأ بعقيدة تكفير الآخرين، في إشارة واضحة لرفض فكرة التكفير<sup>(٥٠)</sup>.

هذا التوافق في تحديد علاقة كانت دائماً محل تجاذبات في الدول العربية، جعل الدستور التونسي أفضل الدساتير التي تضمنت تحديداً لعلاقة الدين بالدولة، بشكل يتضمن كل الفوارق السياسية وينعكس إيجاباً على المجال السياسي التونسي ويساهم في مسلسل الديمقراطية وفي الرفع من مؤشراتها.

هذا من جهة، من جهة ثانية، فإن الدستور المغربي لسنة ٢٠١١ حاول تحديد علاقة الدين بالدولة، من خلال علاقته بالفاعلين بها، ولخصه في الفصلين ٤١ و ٤٢ حيث تم التمييز بين الملك بصفته رئيس الدولة يمارس مهام محددة بنص الدستور (الفصل ٤٢) (٥١) ، وبين الملك بوصفه أمير المؤمنين الذي يرجع إليه حصرا تدبير الشأن الديني (الفصل ٤١) (٥٢) ، وكان اجتهادا ذاتيا للجنة الملكية الاستشارية بعد عدم محاولتها طرح مقترح مضمونه تنصيب جديد يقطع مع صيغة الفصل ١٩ من دستور ١٩٩٦ وما قبله (٥٣) ، والذي كان يسمح بالخروج عن المشروعية الوضعية، والتماس طريق مشروعية دينية يتم باسمها تشغيل الآليات التقليدية للحكم كلما اقتضى الأمر (٥٤).

لقد جرى بيان مضمون الفصل ٤١ من دستور ٢٠١١ عبر ما اتخذ من إجراءات على مدى ١١ سنة التي تلت أحداث ١٦ مايو ٢٠٠٣ ولا تزال. فقد تم تقديم المشروع قبليا تحت شعار التأهيل والعصرنة المعبر عنه رسميا ب "تأهيل الحقل الديني" (٥٥) ويفيد النص وغيره من القوانين الصادرة منذ ذلك الحين نزعة واضحة للتحكم في المجال الديني وضبط أنفاسه وإجبار الفاعلين فيه على السير وفق تفاصيل صغيرة تحدد عملية الانتماء والإقصاء من وإلى الحقل الديني.

بموجب الفصل ٤١ من الدستور، يمارس الملك سلطاته في المجال الديني بواسطة ظهائر يصدرها بصفته أميرا للمؤمنين، وليس بصفته ممثلا أسمى للأمة أو ملكا له اختصاصات محددة بالدستور، وبعكس الظهائر العادية (٥٦)، لا توقع الظهائر الصادرة في إطار الفصل ٤١ من لدن رئيس الحكومة مما يعني أن السلطة الدينية للملك غير قابلة للتفويض بل تمارس تحت إشرافه (٥٧). كما تمارس هذه الصلاحيات بمقتضى المراسيم (٥٨) ، والقرارات الملكية (٥٩).

وقد ظهر بشكل واضح غير قابل للشك أن للقوانين الملكية التي يصدرها الملك باعتباره أمير المؤمنين إلزامية قانونية تامة، تنهي مشكلة التأويل القانوني الذي قد يحدثه الفصل ٤١، فالظهائر ليست تصريفا للسلطات الدستورية للملك كرئيس للدولة فحسب، بل هي تجسيد لسلطات حقيقية يمتلكها بصفته أميرا للمؤمنين. كما يتأسس، بموجب الفقرة الثانية من الفصل ٤١ من الدستور، المجلس العلمي الأعلى الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه... ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتوى في شأن القضايا المحالة إليه. وأسهب نفس الفصل في تحديد اختصاصات المجلس بموجب ظهير (٦٠) ، مما جعل الفصل ٤١ محل إشكالات قانونية: فهل الفتوى الصادرة عن المجلس قرار أم رأي؟ كيف يمكن للفتوى أن تلزم الدولة ومؤسساتها؟ وكيف يتم تفعيل "القرار الحامل للفتوى" ، وما هي آثاره على

سمو الدستور ومبدأ السيادة الشعبية؟ هل سيصدر المجلس تعقيبات على المؤسسة التشريعية أو على عمل المحكمة الدستورية، أو سيعمل في خدمة الشرعية الدينية للملك؟ هل المجلس جهاز لضبط وحدة الممارسة الدينية للمغاربة؟ أم فقط أعمال المؤسسات الرسمية المكلفة بشؤون الدين؟...، كيف ستراقب مثلاً وزارة الأوقاف والحال أنها الجهاز التنفيذي لسياسة الملك الذي يرجع إليه أمر الدين كله؟<sup>(٦١)</sup>.

إن المقصد لا يتوقف عند إدارة الدولة للمؤسسات الدينية فحسب، بل يمتد إلى التفصيل لدين الدولة وبيان أسسه العقائدية والمذهبية، إنها أصولية اكتملت أركانها بتعيين أصوليات أخرى تقوم بمحاربتها (السلفية، الشيعة...)، إن المجلس بهذا الاعتبار هو المسؤول عن عقيدة الدولة، وبقائه تحت سلطة الملك يتطلب منه تعبئة دائمة، بحيث يستأنف إصدار فتاويه مع كل حدث يتطلب إعادة تنشيط العقائد الرسمية بما يناسب الظروف المستجدة، هكذا يجد المجلس نفسه في حاجة إلى إعادة صياغة عقيدة الدولة الدينية على هامش أي نقاش حول الدين في المجال العام، مما يفجر النقاشات ويوفر للفاعل الحقوقي والمدني استئناف النقاش حول جدوى الضمانات الدستورية وجدوى كثرة القوانين الضامنة للحريات الفردية والجماعية<sup>(٦٢)</sup>. وبعبارة أخرى فإن الاستفهام الكبير المطروح اليوم يهم دور ومكانة المجلس العلمي الأعلى وعلاقته بباقي مؤسسات الدولة، بحيث لحد الساعة لم يتم تحديد بدقة سلطة هذا المجلس الخاضع للملك، ما يجعلنا أمام سحابة رمادية تحيط بهوية هذه المؤسسة الدستورية. هذا الأمر يجعل التمييز بين سلطتي رئيس الدولة والملك شكلية فقط، الشيء الذي يجعل السلطات الدينية تستعمل لأداء وظائف سياسية، بحيث سبق أن جاءت الدروس الحسنية- الملقاة في شهر رمضان من كل سنة أمام الملك - بتحديدات صارمة لأعضاء المجلس العلمي باعتبارهم كبار منتجي الخطاب الديني الرسمي، حيث حسم وزير الأوقاف الشؤون الإسلامية في درسه الافتتاحي لسلسلة الدروس الرمضانية برسم العام الهجري ١٤٣٣ في الوظيفة الأصلية " لكبار العلماء"، فحدها في " التبليغ"، أما من جهة التطبيق، فيتمثل في الجانب السياسي المتعلق بتدبير شؤون الدولة والمجتمع وهو راجع إلى أولي الأمر من الحكام " الذي لا يحق لغيره أن يوجه العمل السياسي باسم الدين"، ذلك أن " الدين والسياسة لا يجتمعان إلا في أمير المؤمنين". وفي الدرس نفسه نقراً: " عقيدة العلماء تركزت مع مرور القرون لتصبح مبنية على وجوب تقوية الدولة بمساندة أمير المؤمنين لصيانة جادة الدين" <sup>(٦٣)</sup>.

وكانت جل الأحزاب السياسية المغربية موافقة على شكل هذه العلاقة بين الدين والدولة التي تضمنها الدستور، باعتبارها ساهمت بمقترحات خلال عملية وضع

الوثيقة الدستورية كان سقفها أقل مما خلصت إليه الوثيقة النهائية في هذا الشأن، وأيضا باعتبار الحقل السياسي المغربي لا يجرؤ على انتقاد شكل هذه العلاقة أو حتى التحدث حولها، وانعكس هذا الأمر على الديمقراطية بالمغرب بحيث أن الممارسة السياسية والحقل السياسي مُتحكم فيهما ولهما هامش حرية ضئيل جدا، لتكون السلطة الحقيقية في يد المؤسسة الملكية وليست في يد الشعب، الشيء الذي يجعل وضعية الديمقراطية غير سليمة في الدولة المغربية.

وبالتالي فعلاقة الدين بالدولة في دستور ٢٠١١ المغربي، لم تحدد بالشكل الواضح وإنما ركزت كل السلطات الدينية في يد الملك وكذا باقي السلطات الأخرى، بشكل تنتج فيه خطاب مزدوج ديني-سياسي، وتركت الباب مفتوحا للتأويلات والتكيفات حسب الوضع الزماني والمكاني، وأثبتت الممارسة أن فكرة سمو الدستور غير موجودة أصلا، وأن الجهة الحاكمة تستعمل الدين لإضفاء الشرعية عند انتفاء شرعية النظام. هذا، في مقابل وضوح شكل العلاقة بين الدين والدولة في الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤ على الأقل كأحسن نموذج في الدساتير العربية، ما ينعكس إيجابا على حالة الديمقراطية بهذا البلد ويساهم في استمرار مسار الانتقال الديمقراطي فيه بالطريق الصحيح.

#### خاتمة:

إذا كان النقاش العمومي حول علاقة الدين بالدولة في الدساتير العربية الحديثة لا زال خافتا، ومحافظا في مجمله، وكذا واقع تسييج المجال الديني ومراقبته الشديدة من طرف الأنظمة السياسية العربية يلفت النظر إلى ما يمكن أن يسببه من إشكالات وسوء فهم واستغلال خاصة من طرف هذه الأنظمة السياسية الحاكمة. فإن عددا من هذه الدول أصبحت تولي اهتماما أكثر لهذه المسألة وتفتح فيها نقاشا مجتمعيا في محاولة إيجاد حل لهذا الالتباس.

ساهمت الثورات العربية في تحريك المياه الراكدة لعلاقة الدين بالدولة، ومحاولة دسترتها بشكل واضح ودقيق، وكان دستور ٢٠١٤ التونسي من الدساتير العربية السبابة لهذا الأمر بحيث أنه بالرغم من استغراقه لثلاث سنوات من النقاش خاصة حول هذا الإشكال إلا أنه خرج في الأخير بصيغة توافقية تجمع مختلف الآراء، بحيث تضمن الحريات الفردية والجماعية للمواطنين، وتحترم الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع في نفس الوقت، وكل هذا بشكل يجعل الدولة في موقف محايد وبعيد عن استغلال الدين لمآربها ومصالحها الشخصية، الشيء الذي أعادها إلى الطريق السليم للديمقراطية.

ثم هناك النموذج المغربي، بحيث هو الآخر في دستور ٢٠١١ قارب مسألة الدين

والدولة من منظوره الخاص، لكنه سار في اتجاه عدم وضوح هذه العلاقة في الوثيقة الدستورية وجعلها منطقة رمادية، بحيث جعل السلطة الدينية اختصاصا حصريا للملك باعتباره "أمير المؤمنين"، يستعملها وقتما شاء، ويفسر أي لبس في علاقة الدين بباقي المؤسسات، وهذا الأمر زاد لبسا على علاقة الدين بالدولة وجعلها أكثر غموضا وأكثر عرضة لاستغلال الدين من طرف السلطة الحاكمة في المغرب، وانعكس سلبا على مسار الانتقال الديمقراطي بالمغرب.

وبالتالي فنموذج الدستور الذي يجب أن تعتمده الدول العربية والذي سيسهم إيجابا في تحقيق الديمقراطية هو دستور يروم تأسيس نظام سياسي لا يتنكر للدين ولكنه يخفف إلى أقصى الحدود الممكنة من النزعة الاحتكارية له، ففي مجتمعات يمثل فيها الدين عصب الثقافة العامة يبقى من السلطوية بمكان حصر السلطات الدينية فيه في يد النظام السياسي، ويبقى دستور تونس ٢٠١٤ الأقرب لهذا النموذج، مقابل ضبابية في دستور ٢٠١١ المغرب في هذا الجانب.

## الهوامش

١- علي جميل حرب : " نظام الجزاء الدولي : العقوبات الدولية ضد الدول والإفراد " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص: ٤١ .

2- Vincent Geisser, « les protestations populaires à l'assaut des régimes autoritaires : une révolution pour les sciences sociales ? », l'Année du Maghreb, VII (2012), p. 24.

3- Adil Moustouai Srhir, « le Mouvement 20 février au Maroc entre l'autolégitimation et la délégitimation de l'Etat : une Analyse Critique de Discours », Pragmalinguistica, N° 22 (2014), p. 112.

٢- محمد عابد الجابري، " الديمقراطية وحقوق الإنسان "، كتاب في جريدة (منظمة اليونسكو، ب.م، عدد ٩٥، يوليو ٢٠٠٦)، ص ٥ .

٤- يقصد به أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال الديمقراطي، وفي هذه الحالة عليهم أن يتنازلوا عن امتيازات النفوذ والثروة بكامل إرادتهم، والعمل على فسخ المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتنتشر وتنقل الدولة إلى دولة قانون ومؤسسات.

٥- أنظر بيان المجلس الوطني لحزب الاشتراكي الموحد، موقع ماروك دروا، صادر بتاريخ ٢٧ مارس/ آذار ٢٠٢٠،

(تاريخ الدخول: ٠١ نونبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠)، <https://bit.ly/3mUMM6L>

- ٦- حسن طارق، "مرحلة ما بعد ٢٠ فبراير"، مؤلف مشترك مع عبد العالي حامي الدين، "دستور ٢٠١١ بين السلطوية والديمقراطية...قراءات متقاطعة"، سلسلة الحوار العمومي، المجلة المغربية للسياسات العمومية (ب.ن. الرباط، عدد ٢، ٢٠١٢)، ص ٥٠.
- ٧- المهدي المنجرة، الإهانة في عهد الميغا إمبريالية، الطبعة الخامسة (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، ص ٨.
- ٨- محمد شقير، "حركة ٢٠ فبراير بين مواجهة الاستبداد وإسقاط الفساد"، وجهة نظر، (ب.د، الرباط، عدد ٥١، شتاء ٢٠١٢)، ص ٣٣.
- ٩- نجيب بودريالة، "الثورة التونسية"، وجهة نظر (ب.د، الرباط، عدد ٤٩، صيف ٢٠١١)، ص ٤٩.
- ١٠- طارق، مرجع سابق، ص ٠٩.
- ١١- نفس المرجع السابق، ص ١١.
- ١٢- الشاذلي عبد العزيز، التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١١: دراسة في السياق المسطرة والمضمون (رسالة ماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السوسيو-الرباط، ٢٠١٤/٢٠١٣)، ص ٢١.
- ١٣- مركز كارتر، "تقرير حول عملية صياغة الدستور في تونس"، التقرير النهائي ٢٠١١-٢٠١٤، (أتلانتا: مركز كارتر، ٢٠١٤)، ص ٤٧.
- ١٤- زيد العلي، "دستور تونس الجديد: تحليل سياقي"، سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، عدد ١٨، ٢٠١٦)، ص ١٦٠.
- ١٥- عبد العزيز لوزي، "المسألة الدستورية والمسار الديمقراطي في المغرب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية (ب.ن. الرباط، سلسلة مواضيع الساعة، عدد ٥، ١٩٩٦)، ص ٤٨.
- ١٦- في كل الدساتير المغربية منذ دستور ١٩٦٢ إلى غاية دستور ٢٠١١، هناك فصل أو فصلين يعطيان كل الصلاحيات للملك، ويعتبرهم الفقهاء الدستوريين أهم الفصل بل ويوصفون بقلب الدستور أو دستور الدستور نظرا للقوة الدستورية الذي يتمتعوا بها.
- ١٧- هي تجربة سياسية عرفت توافق بين القصر وحزب يساري معارض (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) بتوليه السلطة وتشكيل الحكومة لأول مرة في تاريخ المغرب آنذاك، ودامت التجربة أربع سنوات من ١٩٩٨-٢٠٠٢ حيث تمت إقالتها وتعيين تكنوقراط لتشكيل حكومة ثانية.
- ١٨- "التناوب التوافقي.. عندما ترأس اليسار الحكومة المغربية"، الجزيرة نت، ٢٨/١٢/٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٢٠)، <https://bit.ly/2TrnhKO>
- ١٩- احمد حضرائي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، (مكناس: مطبعة سجلماسة، ٢٠٠٦)، ص ٩٢-٩٣.
- ٢٠- "١٥ سنة على تفجيرات الدار البيضاء...الضربات الاستباقية مستمرة"، الموقع الإخباري الحرة، ١٦ مايو/

- أيار ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٢٠)، <https://arbne.ws/2CA9RGT>،
- ٢١- يستخدم مفهوم المخزن في المغرب للتعبير عن المؤسسة الملكية الحاكمة وكل الدوائر المحيطة بها من بعيد أو قريب، حيث تبقى ملامحه غامضة، فحتى الحكومة المغربية لا تندرج ضمن إطار المخزن والذي يدخل ضمنه فقط المقربون من مركز القرار والسلطة، وعرف تاريخيا بعداوته مع الديناميات التقدمية والداعية للديمقراطية، لكونها تعتبر أول عائق في طريق الديمقراطية، كما تعتبر فئة أخرى صمام أمان وضمان استقرار المغرب.
- ويعتبر أيضا دولة موازية داخل الدولة، بحيث أنه المتحكم في كل النسق والمحدد لكل أدوار باقي الفاعلين خاصة في المجال السياسي، وانتفى خلال المغرب الحديث كل ممارسة مخزنية مع الشرعية والمشروعية القانونية، وأصبحت الممارسة المخزنية تنتفي والممارسة الديمقراطية، كما أصبح مفهوم المخزن يحيل بشكل مباشر على كل الأفعال السلطوية والديكتاتورية والتي الغاية منها إخضاع الجميع إلى حاكم واحد.
- للمزيد أنظر: عباس بوغانم، "الامتدادات المخزنية في المغرب الحديث"، مجلة وجهة نظر (ب.د. الدار البيضاء، عدد ٣٨، خريف ٢٠٠٨)، ص ٢٨.
- ٢٢- عمرو حمزاوي، "الانتخابات التشريعية المغربية لعام ٢٠٠٧ نتائج ومضامين"، معهد كارنيجي، ١٨/٠٩/٢٠٠٧، (تاريخ الدخول: ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٢٠)، <https://bit.ly/2UWvHM9>
- ٢٣- محمد باسك منار، محصلة التحركات الديمقراطية في الدول العربية، منشورات الجماعة العربية للديمقراطيين، ١١/٠٨/٢٠١٣، (تاريخ الدخول: ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٢٠)، ص ٤. <https://bit.ly/3eZEEExw>
- ٢٤- حيمود محمد، "الحصيلة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٤ بين استمرار عقم النمو الاقتصادي وتنامي الإكراهات المالية والاجتماعية"، وجهة نظر، (ب.د. الدار البيضاء، ٢٠٠٥)، ص ٢٣٠.
- ٢٥- بن احمد حوكا، "التحولات الثقافية ونشأة الحركات الاحتجاجية: دراسة حول دور القيم في إذكاء السلوك الاحتجاجي عند ناشطي حركة ٢٠ فبراير"، مجلة أبحاث (مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ب.ن، عدد ٦١-٦٢، ٢٠١٥)، ص ٤١.
- ٢٦- الرباعي: هم الجمعيات الراعية للحوار التونسي الذي أفضى لدستور ٢٠١٤ ويتكون من: الاتحاد العام التونسي للشغل؛ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية؛ الهيئة الوطنية للمحامين؛ الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.
- ٢٧- مولدي الأحمر، "النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق الربيع العربي: مثال الاتحاد العام التونسي للشغل"، سياسات عربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، عدد ٣٠، يناير ٢٠١٨)، ص ٤٣.
- ٢٨- عبد اللطيف الحناشي، "خيارات الاتحاد العام التونسي للشغل بعد المؤتمر"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٠٢/٠٢/٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٢٠)، <https://bit.ly/3bzOPI7>
- ٢٩- الأحمر، مرجع سابق، ص ٤٦.

٣٠- المطبعة الرسمية التونسية، "الرائد الرسمي للجمهورية التونسية"، تاريخ ١٠ فيفري ٢٠١٤، (تونس،

<https://bit.ly/3mOD9pM> (٢٠١٤)

٣١- "الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس.. نوبل للسلام"، الجزيرة نت، ١١/١٠/٢٠١٥، (تاريخ الدخول:

<https://bit.ly/3cHwTeD>، (٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٢٠)،

٣٢- راشد الغنوشي، "تونس من الثورة إلى الدستور"، حوار أجره معه صلاح الدين الجورشي، سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، عدد ١٨، يناير ٢٠١٦)، ص ١١٦.

٣٣- علي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

٣٤- عبد الرحيم العطري، "الحركات الاحتجاجية في المغرب: من زمن الانتفاضات إلى حركات ٢٠ شباط/فبراير"، مجلة المستقبل العربي (منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٦٣، ٢٠١١)، ص ٢٩٨.

٣٥- إن مكونات حركة ٢٠ فبراير هو أمر لافت جدا، بحيث استطاعت الحركة أن تضم العديد من الأطياف السياسية والحقوقية والاقتصادية والجموعية، رغم اختلافاتهم المرجعية والأيدولوجية وتباين مطالبهم. وما إن تمت الدعوة للاحتجاج حتى انضمت للدينامية الحركة الحقوقية بكل فاعليها الأساسيين مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والانصاف وجمعية عدالة والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والمرصد المغربي للحريات العامة ومنتدى الكرامة لحقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية-المغرب وجمعيات المعطلين...، إلى جانب ذلك انضم للدينامية أيضا بعض الأحزاب السياسية التي انخرطت بشكل كامل كحزب الطليعة والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي وكل تيارات اليسار الراديكالي، بالإضافة لجماعة العدل والإحسان والبديل الحضري، ثم هناك أحزاب تبنت خطاب ومطالب حركة ٢٠ فبراير دون ان تنخرط بشكل رسمي مثل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب العدالة والتنمية، غير أن شبيبات هؤلاء الأحزاب انضموا للدينامية وشاركوا في الاحتجاجات والمظاهرات. كما عرفت حركة ٢٠ فبراير مشاركة شخصيات مستقلة عن الأحزاب السياسية وأوجه معروفة، زيادة على دعم عدد من المقاولين والفاعلين الاقتصاديين كان أبرزهم ميلود الشعبي وكريم التازي واللذين أعلننا دعمهما للدينامية بشكل علني.

36- Dynamique protestataire Mounia Bennani Chraïbi and Mohamed Jekhllal, « La du mouvement 20 février à Casablanca », Revue Française de Science Politique, Vol 5, no 62, (2012), p. 873 et après.

٣٧- أنظر الأرضية التأسيسية للحركة ٢٠ فبراير من أجل الكرامة-الانتفاضة هي الحل، وهذا ما جاء في هذه الوثيقة التي كان أولها تغيير نمط الحكم من ملكية دستورية إلى ملكية برلمانية.

38- Chraibi and Jekhllaly, op cit, p 883.

٣٩- محمد الساسي، "الأحزاب السياسية ومسلسل المراجعة الدستورية لسنة ٢٠١١"، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية (ب.ن، ب.م، جزء ٥، عدد ٣، يونيو ٢٠١٢)، ص ١٧ .  
٤٠- تكونت هذه الهيئة بالإضافة لرئيسها عبد اللطيف المنوني من: عبد الله ساعف؛ محمد البردوزي؛ أمينة المسعودي؛ زينب الطالب؛ محمد سعيد بناني؛ نجيب باحمد؛ ادرس اليزمي؛ محمد الطوزي؛ رجاء ناجي مكايي؛ نادية البرنوصي؛ ألبير ساسون؛ عبد الرحمان لبيبي؛ لحس أولحاج؛ عبد العزيز المغاري؛ ابراهيم السملاي. وتميز هؤلاء الأعضاء بأن أغلبيتهم من الأكاديميين والجامعيين، مع استحضار مقاربة النوع والحقوقيين والقضاة وعلم الاجتماع.  
٤١- عبد الرحمن علال، "دستور ٢٠١١، تأملات وإشكالات"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد (ب.ن، الدار البيضاء، عدد مزدوج ١٩-٢٠، ٢٠١٢)، ص ٣٦-٣٧ .

٤٢- أثير جدل حول حقيقة النسخة الدستورية التي قدمت للملك والتي خرجت في الجريدة الرسمية، حيث صرح أحد المواقع الإخبارية أن أحد أعضاء اللجنة الاستشارية المكلفة بإعداد الدستور خرج بتصريح يقول فيه أن "النسخة التي تم رفعها للملك ليست هي التي طرحت لاستفتاء الشعب المغربي، وأن النسخة التي خرجت في الجريدة الرسمية ليست هي أيضا المطروحة أول مرة" كما "أن النسخة الفرنسية ليست مثل النسخة العربية"، وهذا الأمر أسال الكثير من الحبر ما جعل الأمين العام للحكومة بالخروج عن صمته وانتقال هذا التصريح. للمزيد أنظر: "العبث الدستوري"، فبراير كوم، ٠١/٠٢/٢٠١٣، (تاريخ الدخول: ٢٣ أبريل / نيسان ٢٠٢٠)، <https://bit.ly/2JvguAc>.

وأيضا أعربت كل الأطياف المشاركة في احتجاجات ٢٠ فبراير عن رفضها لدستور ٢٠١١، واعتبرت أنه ليس في مستوى تطلعات المحتجين ورغبتهم الحقيقية في التغيير، واستمروا بالاحتجاج ضد هذا الدستور، إلا أن النظام المغربي عرف كيف يضعف هذه الحركة عن طريق استعمال التفكيك والاستقطاب والقمع، ليضعفها بشكل نهائي ويجعلها تعيش ما يسمى في الأدبيات بالفرصة الضائعة، أي أنهم أضعوا فرصة الحراك المغربي في إطار الحراك العربي لتحقيق تغيير حقيقي، حسب وصفهم. كما اعتبرت أيضا أن مقاربة المخزن هي عملية معيبة بنيويا وجوهريا، ما دفع الحركة إلى تسميته بـ "الدستور الممنوح". وليس مصادفة أن الحركة رفضت الدعوة إلى تقديم مقترحات إلى اللجنة الاستشارية؛ فالعديد من الناشطين خلصوا إلى أن اللجنة تفتقر إلى الشرعية ولا تحترم مبدأ سيادة الشعب. ودعت إلى مقاطعة الاستفتاء لكون الإصلاحات شكلية ولا تطال النظام السياسي الذي بقي دكتاتوريا بتركيبته، وأظهرت الحركة بوضوح في عدد من البيانات على موقع الفايسبوك وغيره من المواقع الالكترونية رفضها القاطع لما أسمته "لعبة سياسية" يتحكم بها النظام الملكي على الدوام.

- ٤٣- "تقرير حول عملية صياغة الدستور في تونس"، مرجع سابق، ص ٩٨ .
- ٤٤- الغنوشي، مرجع سابق، ص ١١٦ .
- ٤٥- ينص الفصل ٦ على: "الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي. تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحمية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف والتصدي لها".
- ٤٦- منير السعيداني، "ممارسة الشعائر وفضاءات العبادة الإسلامية في تونس"، تقرير الحالة الدينية وحرية الضمير ٢٠١٥، (تونس، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، ٢٠١٦)، ص ٧٦ .
- ٤٧- أسماء نويرة، "مؤسسة الإفتاء وحرية الضمير"، مرجع سابق، ص ٩٢ .
- ٤٨- العلي، مرجع سابق، ص ١٦٧ .
- ٤٩- محمد نجيب عبد المولى، "في دلالات حرية الضمير ومرجعيتها الفكرية"، مرجع سابق، ص ١٠٢ .
- ٥٠- الغنوشي، مرجع سابق، ص ١١٤ .
- ٥١- نص الفصل ٤٢ على: "ملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة..."
- ٥٢- ينص الفصل ٤١ على: "أن الملك، أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية.. ويمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصريا، بمقتضى هذا الفصل، بواسطة ظهائر"
- ٥٣- ينص الفصل ١٦ من دستور ١٩٩٦ وما قبله على أن "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات"
- ٥٤- محمد الساسي، "الملك يقدم الدستور، قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي ل ١٧ يونيو ٢٠١١ ونص الدستور الجديد"، في: عمر بندورو وآخرون، الدستور ووهم التغيير، (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١١)، ص ١٩ .
- ٥٥- يهدف هذا المشروع الى "تعزيز الأمن الروحي للمملكة، بتحسين عقيدتها، وصيانة وحدتها المذهبية، والذود عن ثوابتها وقيمتها؛ وإدماج الخطاب الديني، في صلب المشروع المجتمعي". انظر نص الخطاب الملكي مناسبة انعقاد الدورة العادية الأولى، موقع وزارة الأوقاف،

٥٦- ويوقع الظهير بالعطف من لدن رئيس الحكومة ماعدا الظواهر المتعلقة ب: تعيين رئيس الحكومة والوزراء واعفاؤهم -مجلس الوصاية -حالة الاستثناء -الاستفتاء -حل البرلمان -تعيين القضاة ...

٥٧- ويسمى الظهير التنفيذي، يصدره ويوقعه الملط ويتميز بالموصفات نفسها التي يتميز بها الظهير الشريف، إلا ان الظهير التنفيذي يقصد به اعطاء الشرعية التنفيذية لقانون صادر عن البرلمان اذ بدون صدور هذا الظهير في الجريدة الرسمية؛ يمكن للقانون المصادق عليه من لدن البرلمان ان ينتقل الى مرحلة التنفيذ.

٥٨- المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، "مرسوم ٢ ديسمبر ٢٠٠٥، القاضي بتكليف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتحديد كفايات تطبيق أحكام القانون رقم ١٣،٠١ في شأن التعليم العتيق"، (الرباط، ٢٠٠٥).

٥٩- القرار يصدر بصفة عامة من جهات محصورة (المجلس العلمي الأعلى، ووزارة الأوقاف) في أمور تنظيمية إدارية لتنفيذ ظواهر او مراسيم وتصدر آنذاك بالجريدة الرسمية.

٦٠- المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، "الظهير الشريف رقم ١،٠٣،٣٠٠ الصادر في ٢ ربيع الأول ١٤٢٥ (٢٢ أبريل ٢٠٠٤) القاضي بإعادة تنظيم المجالس العلمية"، (الرباط، ٢٠٠٤).

٦١- جاءت مذكرة الحزب الاشتراكي الموحد بشأن الدستور المراجع بمقترح التنصيب على تحديد لقب امارة المؤمنين كلقب رمزي من جوت امتدادات الى جسيم الدولة واعتبره حسما لكل هذه التساؤلات. محمد، الساسي، م. س، ص ٢٧ .

٦٢- تدخل المجلس عبر فتاويه في عديد القضايا السجالية وقد تم جمع الصادر منها بين ٢٠٠٤ و ٢٠١٢ ونشرها في كتاب فريد، وهي:

منع زواج المسلمة بغير المسلم؛ عدد الزوجات حل اجتماعي لصالح المرأة والرجل؛ تثبيت قاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين؛ حق الطلاق للرجل فقط؛ الرياضيون يفترون رمضان لأنهم مسافرون؛ على الحائض أن تحافظ على نظافة المسجد؛ القتل لمن خرج من الإسلام؛ تطليق من اكتشفت أن زوجها بهائي؛ المسلمة لا ترث أباهها المسيحي؛ الإنجاب عبر تحويل المنى جائز؛ أنظر: يونس مسكين، "الفتاوى العشر الأكثر إثارة في سجل المجلس العلمي الأعلى"، اليوم ٢٤، ٢٠١٣/٠٨/١١، (تاريخ الدخول: ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٢٠)، <https://bit.ly/2VXgr3i>

٦٣- عبد الحكيم أبو اللوز، إشكالية السلطة الدينية في المغرب، (تونس، المنظمة العربية للقانون الدستوري، ٢٠١٨)، ص ٠٦ .